شرح متن الفقه الأكبر

قال الإمام الأعظم ، والهمام الأفخم الأقدم فى كتابة المسمى « بالفقه الأكبر» ، المشار به إلى أنه ينبغى أن يكون الاهتمام به هو الأكثر ، لأنه مدار الإيمان ، ومبنى صحة الأركان ، ومعنى غاية الإحسان ، ونهاية العرفان ، بعد البسملة المشتملة على مضمون الحمدلة ، إخبارًا فى المبنى وإنشاء فى المعنى ، لله جامع للصفات الحسنى والنعوت العليا ، ولذا روى هشام عن محمد بن الحسن قال : سمعت أبا حنيفة رحمه الله يقول : اسم الله الأعظم هو الله ، وبه قال الطحاوى [١] وأكثر العارفين ، حتى أنه لا ذكر عندهم لصاحب مقام فوق الذكر به، وهو عَلَم مرتجل من غير اعتبار أصل أخذ منه ، كما عليه الأكثرون منهم أبو حنيفة ومحمد بن الحسن الشافعى والخليل [٢] والزجاج [٣] وابن كيسان والحليمى وإمام الحرمين والغزالى والخطابى وغيرهم .

أصل التوحيد وما يصح الاعتقاد عليه :

«أصل التوحيد» أى : هذا الكتاب أساس معرفة توحيد الحق على وجه الصواب، حُكى عن أبى حنيفة رحمه الله أن قومًا من أهل الكلام أرادوا البحث معه فى تقرير توحيد الربوبية ، فقال لهم : أخبرونى قبل أن نتكلم فى هذه المسألة عن سفينة فى دجلة تذهب فتمتلئ من الطعام والمتاع وغيره بنفسها،وتعود بنفسها، فترسى بنفسها ؛ وتتفرغ بنفسها ، وترجع كل ذلك من غير أن يدبرها أحد ؟ فقالوا : هذا محال لا يمكن أبدًا ، فقال لهم : إذا كان هذا محالاً فى سفينة فكيف فى هذا العالم كله علوه وسفله ؟ انتهى . وما أحسن قول العارف إبراهيم الخواص فى هذا المعنى : [بحر الوافر]

---

(١) اسمه أحمد بن محمد بن سلامة توفى ٣٢١ هـ .

(٢) هو الخليل بن أحمد واضع علم العروض توفى ١٧٠ هـ .

(٣) توفى عام ٣١١ هـ .

لقد وَضُحَ الطريقُ إليك حقًا فـما أحـدٌ أرادك يَسْـتَدِلُّ

وكذا قول الآخر قريبًا من هذا المبنى والمعنى : [بحر البسيط ـ ذو الرمة]

لقد ظهرتَ فلا تخفى على أحدٍ إلا علـى أكمهٍ لا يعرفُ القمرا

ولقد أحسن أبو العتاهية فى قوله : [بحر المتقارب]

فواعجبًا كيف يُعصى الإله أم كيف يَجحدُه الجاحد

ولله فـى كل تحريكـةٍ وتسكينـةٍ أبـدًا شاهـد

وفى كـل شـىء له آيـة تدل على أنـه واحـد

أقول : فابتداء كلامه سبحانه وتعالى فى الفاتحة الفائحة : ﴿ **الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ** ﴾ يشير إلى تقرير توحيد الربوبية ، المترتب عليه توحيد الألوهية ، المقتضى من الخلق تحقيق العبودية ، وهو ما يجب على العبد أولاً من معرفة الله سبحانه وتعالى ، والحاصل أنه يلزم من توحيد العبودية توحيد الربوبية دون العكس فى القضية ، لقوله تعالى : ﴿ **وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ** ﴾ [لقمان: ٢٥] لقوله سبحانه حكاية عنهم : ﴿ **مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ**﴾ [الزمر: ٣] بل غالب سور القرآن وآياته متضمنة لنوعى التوحيد ، بل القرآن من أوله إلى آخره فى بيانهما وتحقيق شأنهما ، فإنَّ القرآن :

إما خبر عن الله وأسمائه وصفاته وأفعاله فهو التوحيد العلمى الخبرى .

وإما دعوة إلى عبادته وحده لا شريك له ، وخلع ما يعبد من دونه ، فهو التوحيد الإرادى الطلبى .

وإما أمر ونهى وإلزام بطاعته ، فذلك من حقوق التوحيد ومكملاته .

وإما خبر عن إكرامه لأهل التوحيد وما فعل بهم فى الدنيا وما يكرمهم به فى

العقبى ، فهو جزاء توحيده .

وإما خبر عن أهل الشرك وما فعل بهم فى الدنيا من النكال وما يحل بهم فى العقبى من العذاب والسلاسل والأغلال ، فهو جزاء من خرج عن حكم التوحيد.

فالقرآن كله فى التوحيد وحقوق أهله وثنائهم ، وفى شأن ذم الشرك وعقوق أهله وجزائهم فـ ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ توحيد ﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ توحيد ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ توحيد ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ توحيد ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ توحيد متضمن لسؤال الهداية إلى طريق أهل التوحيد ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ الذين فارقوا التوحيد عنادًا وجهلاً وإفسادًا .

وكذا السنة تأتى مبينة ومقررة لما دل عليه القرآن فلم يحوجنا ربنا سبحانه وتعالى إلى رأى فلان ، وذوق فلان ، ووجد فلان ، فى أصول ديننا ، ولذا نجد من خالف الكتاب والسنة مختلفين مضطربين ، بل قال تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا ﴾ [المائدة: ٣] فلا نحتاج فى تكميله إلى أمر خارج عن الكتاب والسنة ، كما قال : ﴿ هَذَا بَلاغٌ لِلنَّاسِ ﴾ [إبراهيم: ٥٢] وقال : ﴿أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ﴾ [العنكبوت: ٥١] وقال : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ﴾ [الحشر: ٧] وإلى هذا المعنى أشار الطحاوى بقوله فى أول عقيدته : لا ندخل فى ذلك متأولين بآرائنا ، ولا متوهمين بأهوائنا ، فإنه ما سلم فى دينه إلا مَن سلم الله عز وجل ورسوله .

وما يصح الاعتقاد عليه أى : وما يصح اعتماد الاعتقاد عليه فى هذا الباب ، وهذا معنى قوله : الفقه معرفة النفس ما لها وما عليها ، وقد أعرض الإمام عن بحث الوجود اكتفاء بما هو ظاهر فى مقام الشهود ، ففى التنزيل : ﴿ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾ [إبراهيم: ١٠] ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ

﴿ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ [لقمان: ٢٥] فوجود الحق ثابت فى فطرة الخلق ، كما يشير إليه قوله سبحانه : ﴿ فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ [الروم: ٣٠] ويومئ إليه حديث : « **كل مولود يولد على الفطرة** » (١) وإنما جاء الأنبياء عليهم السلام لبيان التوحيد، وتبيان التفريد ، لذا أطبقت كلمتهم، وأجمعت حجتهم على كلمة لا إله إلا الله، ولم يؤمروا بأن يأمروا أهل ملتهم بأن يقولوا : الله موجود ، بل قصدوا إظهار أن غيره ليس بمعبود ردًا لما توهموا وتخيلوا حيث قالوا : ﴿ هَؤُلاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ ﴾ [يونس: ٤] و ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ ﴾ [الزمر: ٣] على أن التوحيد يفيد الوجود مع مزيد التأييد ، ثم العقائد يجب أن تؤخذ من الشرع الذى هو الأصل، وإن كانت مما يستقل فيه العقل ، وإلا فعلم إثبات الصانع وعلمه وقدرته لا تتوقف من حيث ذاتها على الكتاب والسنة ، ولكنها تتوقف عليهما من حيث الاعتداد بها، لأن هذه المباحث إذا لم يعتبر مطابقتها للكتاب والسنة كانت بمنزلة العلم الإلهى للفلاسفة ، فحينئذ لا عبرة بها على ما ذكره المحققون ، فمن الآيات الدالة على وجوده وبيان قدرته وحكمته وظهور فضله ووجوده قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [البقرة: ١٦٤] .

فمن أدار نظره فى عجائب هذه المذكورات من خلق الأرضين والسماوات ، وبدائع فطرة الحيوانات والنباتات ، وسائر ما اشتملت عليه الآيات الآفاقية والأنفسية ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ مِن سُلالَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً

---

(١) صحيح : البخارى (٢/ ١٢٥) وأبو داود (٤٧١٤ ، ٤٧١٦) والترمذي (٢١٣٨) وأحمد فى مسنده (٢/ ٢٣٣ ، ٢٧٥ ، ٢٨٢ ، ٣٩٣ ، ٤١٠ ، ٤٨١ ، ٣/ ٣٥٣) والحميدى فى مسنده (١١١٣) والطبرانى فى الكبير (١/ ٢٦١ ، ٢٦٢) والبيهقى فى الكبرى (٦/ ٢٠٢ ، ٢٠٣) .

فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ (١٣) ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ [المؤمنون: ١٢ ـ ١٤] وقد قال الله تعالى : ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَ لَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [فصلت: ٥٣] بل : [بحر المتقارب ـ أبو العتاهية]

وفى كل شىء له شاهد يدل على أنه واحـد

ألجأه ذلك إلى الحكم بأن هذه الأمور العجيبة ، مع هذه التراتيب المحكمة الغريبة ، لا يستغنى كل منها عن صانع أوجده من العدم ، وعن حكيم رتبه على قانون أودع فيه فنونًا من الحكم ، وعلى هذا درجت كل العقلاء إلا من لا عبرة بمكابرته كبعض الدهرية من السفهاء ، وإنما كفر بعضهم :

بالاشتراك حيث دعوا مع الله إلهًا آخر كعبدة الأصنام وسائر الوثنيين من الأنام .

وبعضهم بنسبة بعض الحوادث إلى غيره تعالى كالمجوس ، ينسبون الشر إلى ظلمة «أهرمن» وهو الشيطان والخير إلى نور الرحمن ، وكبعض الوثنيين من العوام، ينسبون بعض الآثار إلى الأصنام كما أخبر الله سبحانه وتعالى عنهم بقوله: ﴿ إِن نَّقُولُ إِلاَّ اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ ﴾ [هود: ٥٤] وكالصابئين وبعض المنجمين ، حيث ينسبون بعض الآثار إلى الكواكب لما فيها من الأنوار ، سبحانه وتعالى عما يشركون .

وبعضهم بإنكار ما جعل الله سبحانه إنكاره كفرًا ، كالبعث وإحياء الموتى فى دار القرار ، وهذا المقدار كاف لأولى الأبصار ، ولذا أعرضنا عن المقدمات العقلية التى رتبتها النظار على سبيل الاستظهار ، ومجمله أن العالم حادث بمعنى محدَثْ وُجد بعد العدم وهو محتاج إلى مُحدِث موصوف بصفة القِدَم ، وذلك المحدث موجد الموجود هو الله سبحانه كما يشير إليه قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾

[الزمر: ٦٢] وقوله : ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ [الأعراف: ٥٤] فمن قال بقدم العالم فهو كافر ، ثم لما ثبت انتهاء الموجودات إلى واجب الوجود لذاته ، والعدم على الواجب ممتنع ، لأن ما ثبت قدمه استحال عدمه ، لزم كونه أزليًا أبديًا ، فهو قديم لا أول لوجوده ، وباق لا آخر لشهوده ، فيرجع معنى القِدَم والبقاءُ فى حقه تعالى إلى الصفات السلبية ، وإن عدهما بعضهم فى النعوت الثبوتية ، لأن معنى البقاء فى حقه سبحانه نفى عدم لاحق فى الأبد ، كما أن القدم عبارة عن نفى عدم سابق فى الأزل ، فيرجع معناهما إلى نفى العدم، ولذا قال التوربشتى[1] فى معتقده : إن الموجود والقديم من أسماء الذات .

ما يجب على المكلف أن يقوله :

قال الإمام : [**يجب**] أى يفرض فرضًا عَيْنًا بعدما يحصل علمًا يقينيًّا **أن يقول** أى المكلف بلسانه المطابق لما فى جنانه : **آمنت بالله** وفيه إشعار بأن الإقرار له اعتبار على خلاف فى أنه شطر للإيمان إلا أنه يسقط فى بعض الأحيان ، أو شرط لإجراء أحكام الإيمان كما هو مقرر عند الأعيان ، وهو المروى عن الإمام ، وإليه ذهب الماتريدى ، وهو الأصح عند الأشعرى ، ويؤيده قوله تعالى : ﴿ **أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الإِيمَانَ** ﴾ [المجادلة: ٢٢] وقال البزدوى : من صدق بقلبه وترك البيان من غير عذر ، لم يكن مؤمنًا ، وهذا مذهب المحققين من الفقهاء ، وفى كلامه إشارة إلى عدم اشتراط لفظ أشهد ، حيث لم يقل يجب أن يشهد بأنى آمنت بالله خلافًا لمن شرطه من الشافعية مستدلين بقوله عليه الصلاة والسلام : « **أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله** »[2] مع أنه جاء فى رواية أخرى :

(١) هو أبو عبد الله فضل الله حسن شهاب الدين توفى ٦٦١ هـ انظر ترجمته فى هداية العارفين (٥/ ٨٢١) .

(٢) صحيح : أخرجه البخارى (١/ ١٣ ، ٦/ ١٣٨) ومسلم الإيمان (٣٤ ، ٣٦) والترمذى=